

اذا لم يتبادر الموضوع والمحول في ذات ما واذا لم يتبادر في ذات
 ما صدق السلب الكلي الطرفين في قول الجواز صدق عكسه احيانا
 اي زيادة بدايح الطرفين بدل الطرفين في السلبية كالمثال المذكور
 لرعاية حدود القضية فيه اي كالموضوعاتما ومحو لهما في العكس
 المستوي **قوله** ولا يخفى على متبعه وبتبعه اي على تابع الشيخ وطالبي
 استنتاجه بعكس القضية في كتب الحكيم فعينه فكبير الضمير او
 حذف المضاف في الثاني والاسم بين هذا على تقدير ان يكون بتبعه
 بالعين الموحدة من الاتباع اما اذا كان من التابع اخذ المصح المقارن
 المحذوف منه احد المتابعين وهو تا الفاعل فالاسم ظاهر كقول
 اخذ المذكور عند اهل العربية غير معلوم ولا يخفى ما فيه مع
 صنعة التخصيص الخطي **قوله** وهو باب التباس الى الباب الرابع باب
 القياس فمقاصد التصديقات الافية ولوقال وهو الافية
 والاشكال وضروبها كما اظهره **قوله** في تعريفه وتسميه
 اي باب التباس الكاي في تعريفه القياس وتسميه **قوله** جنسي
 اي للقياس المعقول والمفوض والقول ههنا كالمقول في
 تعريف القضية **قوله** كالمقضية البسيطة القضية اما بسيطة او مركبة
 لانها ان شئت حقيقة او معناها على حكمين مختلفين بالاجاب
 والسلب في مركبة كقولنا كل انسان ضاحك لا داما فان معناه
 يجاب الضمير للانسان وسلبه عنه بالفعل وان لم تشمل حقيقتها

ومعناها

ومعناها على حكمين مختلفين بالاجاب والسلب فهي بسيطة
 كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس الايجاب
 الحيوانية للانسان وكقولنا لا شيء من الحجر باساق بالضرورة فان
 حقيقة ليس السلب الانسانية عن الحجر اذا عرفت هذا فالمقضية
 البسيطة المستلزمة لعكسها وعكسها فبعضها يخرج عن التعريف
 بقيد الاقوال واما القضية المركبة المستلزمة للعكس فينبغي ان
 عليها المقال **قوله** ليس شرط في تسميتها بالقياس بالوكانت تنكح
 لكنها بحيث لو سالت لزم عنها لزم عنها قول اخر سمى قياسا **قوله**
 يخرج الاستقراء الغير العام الاستقراء هو الاستدلال بالجزئيات
 المستقراء على الكل الذي يشمل تلك الجزئيات وهو ما تام ان كانت
 جميع الجزئيات مستقراة واما غير تام ان لم يكن كذلك كقولنا
 كل حيوان يحرك فكله الاسفل عند المضع وهو الكلي المستدل عليه
 فان ارادنا الانسان والحيوان وسائر الحيوانات لذلك وهو غير
 تام لان جميع الجزئيات ليس بمستقراة فيه لانه التام خارج
 عنه لانه يترك كلمة الاسفل عند المضع والاستقراء التام سمي
 قياسا مستقرا وبقيده المقيس فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم
قوله التمثيل وهو ان يستدل بجزي على جزي اخر لا يشتركهما في علة
 الحكم كما يقال لا يندحرام كالحزب لا يشتركهما في علة الحرمة وهي
 الاسكار هذا اذا كان المراد بلزوم القبول الاخر لزوم العلم به